

النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : الواقع والتحديات

أ.د. محمود صالح الكروي - أستاذ العلوم السياسية-جامعة بغداد

م.د. حسن تركي عمير - كلية القانون العلوم السياسية - جامعة ديالى

المقدمة

شهد العراق العديد من التحولات والأحداث السياسية العنيفة منذ نشوء الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى يومنا هذا ، ترافقت مع تغيير في شكل نظم الحكم وتعاقب قيادات عسكرية ومدنية سياسية مختلفة في أيديولوجيتها ومنهجها وتوجهاتها ، وكان الأخطر فيها تعرض العراق للاحتلال العسكري الأمريكي البريطاني يوم ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ ، ونتيجة لسياسة الاحتلال التي تسببت في انهيار النظام السياسي السابق بمؤسساته السياسية والعسكرية كافة ، مما جعل العراق بلدا يعاني من فراغ سياسي وأمني ، ودولة بلا مؤسسات وشعب بلا سلطة ؛ إذ غيب الاحتلال سيادة الوطنية .

وفي خضم هذه التطورات وانهيار النظام السياسي في العراق ، حصل تحول جديد تمثل بصدور قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ١٤٨٣ في ٢٢/٥/٢٠٠٣ ، الذي أصبح بموجبه العراق يدار من قبل سلطة الاحتلال التي سميت بسلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة الحاكم المدني الأمريكي السفير بول بريمر ، ولتنظيم ادارة شؤون الحكم أصدر بول بريمر في ١٣/٧/٢٠٠٣ قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية، الذي استمر العمل بموجبه حتى صدور الدستور الدائم في نهاية عام ٢٠٠٥ ، وطبقاً للمادة الأولى من الدستور فان النظام السياسي في العراق ((نظام جمهوري ديمقراطي اتحادي)) يركز على الأسس والمعايير الديمقراطية ويؤمن بالتعددية الحزبية والمشاركة السياسية، ويعمل على مبدأ سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، فضلاً على حماية الحقوق والحريات الأساسية.

وضمن هذا السياق ستركز الدراسة على ما شهده العراق من تحول في شكل النظام السياسي بعد نفاذ الدستور الدائم، فضلاً عن التحديات التي تعترض مسار العملية السياسية داخلياً وخارجياً.ومن هنا، تأتي أهمية دراسة الموضوع بغية الوقوف على شكل النظام السياسي الجديد، وما افزره الواقع العراقي من جراء التحول الحاصل بعد عام ٢٠٠٣ وما تبعه من مستجدات.

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن النظام السياسي في العراق لم يكن مستوعباً التحول الذي وقع على الساحة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ ، واعتماده الديمقراطية كمنهج لنظام الحكم والمبنية على التوافق في الممارسة بين الأحزاب والقوى السياسية التي أصبحت جزء من تحديات النظام السياسي الجديد بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل.

اما منهجية الدراسة فقد اعتمدت على المنهج التاريخي لدراسة واقع النظام السياسي والتحول الذي حصل ، فضلاً عن المنهج التحليلي الذي لا غنى عنه في دراسة أي موضوع سياسي لاسيما التحول في النظم السياسية.

ووفقاً للمنهجية قسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث فضلاً عن الخاتمة ، تناول المبحث الأول: واقع النظام السياسي في العراق قبل صدور دستور ٢٠٠٥، وجاء المبحث الثاني : النظام السياسي بعد صدور دستور ٢٠٠٥ ، أما المبحث الثالث فكان بعنوان التحديات التي واجهت النظام السياسي في العراق بعد صدور دستور عام ٢٠٠٥.

المبحث الأول: واقع النظام السياسي من ٢٠٠٣ / ٤ / ٩ ولحين صدور دستور ٢٠٠٥

تعد مرحلة ما بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وحتى إجراء الانتخابات البرلمانية في ٢٠٠٥/١/٣٠، مرحلة تحول كبيرة في طبيعة الواقع السياسي العراقي، ولعل من أبرز مؤشرات هذه المرحلة، غياب السيادة والإرادة الوطنية ترافق ذلك وعملية تفكيك ممنهجة واسعة النطاق للبنى والهيكل الأساسية للدولة مما أفرز نتائج كارثية على مختلف الصعد ، تجلت أبرز صورها في خلق جيش من العاطلين يقدر ب ٧٠% من السكان ، فضلاً عن بروز ظاهرة تشكيل الأحزاب السياسية المفرط إلى درجة أصبح هناك أكثر من (٢٠٠) حزب وكيان سياسي، اتخذت لها مقرات في أنحاء العاصمة بغداد ولم تكثف بمقر واحد، بل أرتبط هذا الإجراء بحسب منطقة نفوذها في المحافظات، بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد^(١). والملاحظ، أن الأحزاب التي ظهرت على الساحة السياسية في العراق بعد التاسع من نيسان، تميزت بصفة الانغلاق (مع وجود الاستثناء) إما على جماعة عرقية أو دينية/ مذهبية، حتى لو لم ينص نظامها الداخلي على رفض الآخرين في الانتساب إليها.

وأثر هذه التطورات بدأ العراق يعاني من مشاكل فضلاً عن مشاكله السابقة شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وغيرها حال بدء حكم الجنرال الأمريكي المتقاعد (جي غارنر)^(٢) الذي رأس (مكتب إعادة الأعمار والمساعدات الإنسانية) في العراق والذي استمر خمسة أسابيع من ٢٠٠٣/٤/٩ إلى ٢٠٠٣/٥/١٦ ، كان يسعى إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تتولى إدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية لكنه فشل في مهمته، وفي ٢٠٠٣/٥/١٦ تم استبداله بالحاكم المدني الأمريكي السفير (بول بريمر) الذي ترأس سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) التي حلت محل مكتب إعادة الأعمار بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ ، وقد حسم هذا القرار التوصيف القانوني لحال العراق على أن "كل من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها هي القائمة بالاحتلال"^(٣). وفي أعقاب صدور هذا القرار،

(١) ينظر: "تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤"، مركز ابن خلدون،

العراق، الموقع: WWW.METRANSPARENT.COM

(٢) جنرال أمريكي متقاعد حكم العراق خمسة أسابيع أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق، فشل في تشكيل حكومة انتقالية، استبدلته الإدارة الأمريكية بالسفير بريمر يوم ٢٠٠٣/٥/١٦.

(٣) الأمم المتحدة- مجلس الأمن الدولي(القرارات)، ينظر: www.unhcr.com

أصبح الحاكم المدني الأمريكي السفير بول بريمر يتمتع بجميع السلطات التشريعية والتنفيذية لسد الفراغ السياسي والأمني والإداري أثر حل البنى الأساسية والمؤسسية للدولة العراقية^(٤).

وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي في إطار إنشاء ادارة عراقية مؤقتة أعلن السفير الأمريكي (بول بريمر) في ٢٠٠٣/٧/١٣ عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي يمثل ادارة عراقية مؤقتة تشريعية وتنفيذية بعد إسقاط النظام السياسي السابق، استمد المجلس مشروعيته من (الفقرة التاسعة) لقرار مجلس الأمن ١٤٨٣ آنف الذكر، والتي نصت على: "قيام شعب العراق بمساعدة السلطة وبالعامل مع الممثل الخاص بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون، إلى أن ينشأ شعب العراق حكومة تمثله معترف بها دولياً تتولى مسؤوليات السلطة"^(٥)، جاء هذا الأجراء ليظهر للعراقيين بان سلطة الائتلاف جادة بشأن الإصلاح السياسي ومنحهم مسؤولية مبكرة عن حكم أنفسهم ولكن ينبغي أن تكون الإدارة العراقية المؤقتة ممثلة للعراقيين كافة.^(٦)

وفي هذا السياق وصف السفير الأمريكي بول بريمر تأسيس مجلس الحكم بالقول: "مجلس الحكم هو الخطوة الأولى في رحلة ننتقل فيها معاً نحو هدفنا المشترك بإقامة حكومة عراقية تمثيلية، والمجلس سيتمتع بسلطة حقيقة والائتلاف مستعد للمساعدة بأي طريقة، ومعاً سننجح"^(٧). وقد تألف مجلس الحكم الانتقالي من (٢٥) عضواً، وجاء في نظامه الداخلي انه ينتخب رئيس له من بين أعضائه، وتكون رئاسة المجلس دورية وحسب الأحرف الأبجدية لأسماء أعضائه. أسس مجلس الحكم الانتقالي نظام المحاصصة الطائفية في العراق وتكون من: (١٣) عضو من الشيعة و(٥) أعضاء من السنة، و (٥) أعضاء من الكورد، وعضوين من الأقليات واحد تركماني وآخر آشوري. وأدناه الجدول رقم (١) يبين أسماء أعضاء مجلس الحكم الانتقالي.

جدول رقم (١) أعضاء مجلس الحكم الانتقالي

ت	الاسم	الانتماء الديني/ المذهبي أو العرقي	الانتماء السياسي أو الاجتماعي
١.	د. إبراهيم الجعفري	شيعي عربي	حزب الدعوة الإسلامية
٢.	د. احمد الجلبي	شيعي عربي	المؤتمر الوطني العراقي

(٤) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة في الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٠.

(٥) نبيل عبد الرحمن حياوي، قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والاقتصاد والقضاء، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣.

(٦) حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى، ٢٠١٢، ص ٦.

(٧) السفير بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٠٦.

٣.	د. محمد بحر العلوم	شيوعي عربي	جماعة أهل البيت
٤.	السيد عبد العزيز الحكيم	شيوعي عربي	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية
٥.	السيد احمد شياح البراك	شيوعي عربي	رئيس الاتحاد المحامين
٦.	د. اياد علاوي	شيوعي عربي	حركة الوفاق الوطني العراقي
٧.	د. عقيلة الهاشمي	شيوعية عربية	دبلوماسية، اغتيلت في ٢٥/٩/٢٠٠٣
٨.	د. رجاء الخزرجي	شيوعية عربية	مديرة مستشفى التوليد في الديوانية
٩.	مجيد حميد موسى	شيوعي عربي	الحزب الشيوعي العراقي
١٠.	موفق الربيعي	شيوعي عربي	طبيب /عضو حزب الدعوة سابق
١١.	وائل عبد اللطيف	شيوعي عربي	محامي / محافظ البصرة السابق
١٢.	عز الدين سليم	شيوعي عربي	رئيس حركة الدعوة الإسلامية
١٣.	عبد الكريم المحمدواي	شيوعي عربي	رئيس حزب الله في العمارة
١٤.	د. عدنان الباجة جي	سني عربي	تجمع الديمقراطيين المستقلين
١٥.	الشيخ غازي عجيل الياور	سني عربي	مهندس مدني، وزعيم عشيرة الشمر
١٦.	سمير شاكر الصميدعي	سني عربي	كاتب / محافظة الانبار
١٧.	د. محسن عبد الحميد	سني عربي	الحزب الإسلامي العراقي
١٨.	نصير الجادرجي	سني عربي	حزب الوطني الكردستاني
١٩.	السيد جلال الطالباني	سني كردي	حزب الاتحاد الوطني الكردستاني
٢٠.	السيد مسعود البارزاني	سني كردي	حزب الديمقراطي الكردستاني
٢١.	السيد دارا نور الدين	سني كردي	قاضي ورئيس محكمة في بغداد
٢٢.	محمود علي عثمان	سني كردي	سياسي مستقل
٢٣.	صلاح الدين محمد بهاء الدين	سني كردي	حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني
٢٤.	سونكول جبوك	تركمانية سنية	عضو جبهة التركمانية العراقية
٢٥.	يونادم كنا	مسيحي آشوري	الحركة الديمقراطية الأشورية

المصدر: مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق: بحث في الديمقراطية التوافقية (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١، ٩٧. ص ٩٨.

أما الجدول رقم (٢) فيبين أسماء الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة مجلس الحكم

ت	الاسم	المدة التي شغل بها المنصب	
		من	إلى
١.	السيد محمد بحر العلوم (بالإنابة للمرة الأولى)	٢٠٠٣/٧/١٣	٢٠٠٣/٧/٣١

٢٠٠٣/٨/٣١	٢٠٠٣/٨/١	د. إبراهيم الجعفري	٢.
٢٠٠٣/٩/٣٠	٣٠٠٣/٩/١	د. احمد الجلي	٣.
٢٠٠٣/١٠/٣١	٢٠٠٣/١٠/١	د. أياد علاوي	٤.
٢٠٠٣/١١/٣١	٢٠٠٣/١١/١	السيد جلال الطالباني	٥.
٢٠٠٣/١٢/٣١	٢٠٠٣/١٢/١	السيد عبد العزيز الحكيم	٦.
٢٠٠٤/١/٣٠	٢٠٠٤/١/١	د. عدنان الباجه جي	٧.
٢٠٠٤/٢/٢٩	٢٠٠٣/٢/١	د. محسن عبد الحميد	٨.
٢٠٠٤/٣/٣١	٢٠٠٤/٣/١	السيد محمد بحر العلوم (مرة الثانية)	٩.
٢٠٠٤/٤/٣٠	٢٠٠٤/٤/١	السيد مسعود البرزاني	١٠.
٢٠٠٤/٥/١٧ اغتيال	٢٠٠٤/٥/١	السيد عزالدين سليم	١١.
٢٠٠٤/٧/١	٢٠٠٤/٥/١٧	الشيخ غازي عجيل الياور	١٢.

المصدر: صلاح عبد الرزاق الربيعي ، مشاريع إزالة التمييز الطائفي، من مذكرات فيصل الأول إلى مجلس الحكم، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٧ ، ص ٦٥.

وأية قراءة موضوعية لهذا التشكيل تفصح على أن مجلس الحكم الانتقالي أسس على أساس التمثيل العرقي والديني/المذهبي. أي إن هذا التنوع في مجلس الحكم يعد بداية للتأسيس العملي للأخذ بمنهج الديمقراطية التوافقية، إذ شكل المجلس على أساس التمثيل النسبي لكل الطوائف والقوميات والأديان والقوى السياسية العراقية، وشرع العمل بمبدأ السياسة التوافقية ابتداءً من حكومة الدكتور إياد علاوي الانتقالية، ومروراً بحكومة الدكتور إبراهيم الجعفري المؤقتة وانتهاءً بحكومة الأستاذ نوري المالكي الأولى والحالية المنتخبتين.

أكد مجلس الحكم في بيانه التأسيسي على مسألة صياغة الدستور بوصفه احد مهامه الرئيسية، ولقي مجلس الحكم ترحيباً واسعاً عند تشكيله من جانب مجلس الأمن الدولي بموجب قراره ذي الرقم ١٥٠٠ في ١٤/٨/٢٠٠٣ الذي وصف المجلس بالخطوة نحو قيام حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي، كما حظي باعتراف العديد من دول العالم وبعض دول الجوار، أما الدول العربية فقد بقيت عموماً متحفظة أو رافضة لمجلس الحكم الانتقالي كونه تأسس تحت الاحتلال الأجنبي^(٨).

(٨) مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق: بحث في الديمقراطية التوافقية (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١، ص ٩٧.

ان الاعتراف الدولي الذي حظي به مجلس الحكم أسهم بترسيخ صيغة التوافق السياسي الاجتماعي كشكل للنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣. هذا الاعتراف لا يبتعد عن تأثير دولة الاحتلال الراغبة بصيغة وشكل الحكومة التوافقية أو برغبة بعض دول الإقليم الخارجة عن التأثير الأمريكي.

عقد مجلس الحكم الانتقالي حال الإعلان عن تأسيسه في ٧/١٣ ٢٠٠٣ سلسلة من الاجتماعات، بحث فيها النظام الداخلي للمجلس والعمل على إعداد مشروع الدستور الدائم وتعيين الوزراء والاتفاق على نظام الرئاسة التداولي، واجمعوا على أن يتم اختيار الوزراء على أساس الكفاءة والنزاهة بوصفهما الأهم في هذه المرحلة. وبعد شهر ونصف على تأسيس المجلس، تشكلت أول حكومة عراقية في ١/٩/٢٠٠٣، تكونت من (٢٥) حقيبة وزارية توزعت : (١٣) وزير شيعياً، (٥) وزير سنياً، (٥) وزير كردي، (٢) وزير واحد تركماني وآخر مسيحي. تدار الوزارة من قبل رئاسة مجلس الحكم الدورية^(٩).

رافقت هذه التطورات السياسية تداعيات عدة منها: المحاصصة الطائفية ، والانفلات الأمني ، وانتشار الأحزاب السياسية بكثرة بحيث وصل عددها أكثر من (٢٠٠) حزب وكيان سياسي ، وإصدار الصحف اليومية التي تجاوزت (١٨٠) صحيفة، سيما وأن ذلك لا يتطلب الحصول على موافقة من أي جهة رسمية. فضلاً عن تصاعد الشكوك على الساحة الداخلية والإقليمية والدولية على حدٍ سواء، أن العراق أصبح ولاية أمريكية يدار من قبل الحاكم الأمريكي بعد إن خضع بالكامل لسلطة لاحتلال^(١٠) هذه الظواهر قد تكون مكبوتة سابقاً وظهرت بعد انهيار النظام السياسي^(١١). كل ذلك كان يجري في إطار فوضى عارمة في ظل غياب القانون، وتغييب العمق الفكري والأهداف والبرامج^(١٢).

ان هذا التعددية الحزبية، تخالف منطق التطور وتناقض طبيعة نشوء الأحزاب وتاريخها الوطني في العراق ، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وتأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر، إذ إن الأحزاب السياسية كانت وليدة تحولات كبيرة في تاريخ العراق

(٩) صلاح عبدالرزاق الربيعي، مشاريع إزالة التمييز الطائفي، من مذكرات فيصل الأول إلى مجلس الحكم، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٧، ص٦٧.

(١٠) رائد شهاب احمد، اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٩٨.

(١١) ينظر: سعد ناجي جواد ضمن محمد جمال باروت، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٢، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣

(١٢) محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق : الاهداف - النتائج- مستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤ ، ص١٣٧-١٣٨.

السياسي، مثلت عقائد وأفكار ومناهج وتطلعات جامعة لكل الاتجاهات ومقاربة في الفكر والعمل التنظيمي، ولكن الواقع الحزبي اليوم يختلف كثيراً في شكله وطبيعته ودوره عما كان عليه سابقاً. تزامن ذلك والعراق يعيش في فوضى سياسية تكتنفها الصراعات على هوية السلطة وتركيباتها وشكل النظام السياسي .

هذه الفوضى أجزها الخبير الاستراتيجي الأمريكي انتوني كوردسمان في ٢٠٠٣/١٢/٢٣ إذ بين فيه الأخطاء الكبيرة التي وقعت فيها الإدارة الأمريكية في العراق بعد الاحتلال والتي تسببت في الفوضى وأبرزها: (حل المؤسسة العسكرية، الفشل في إيجاد التوازن بين القوى السياسية، التشجيع على مبدأ المحاصصة، الفشل في ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار، الفشل في إيجاد توازنات جديدة في العلاقات مع جيران العراق تكفل عدم تهديدهم له أو تدخلهم في شؤونه، عدم القدرة على إعادة الأعمار، الفشل في تفعيل الخدمات الضرورية للمواطنين كالماء والكهرباء والصحة والتعليم... الخ)^(١٣).

وكان مرد ذلك انتشار البطالة بشكل كبير وغير مسبوق، وتخلف اقتصادي شديد، وارتفاع معدلات الجريمة بكل أشكالها، وانتشار الآفات الاجتماعية، ومنها تعاطي المخدرات ، فضلا عن تدني المستوى المعاشي وتزايد مستوى الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بصورة لم يسبق لها مثيل ، إذ ارتفع إلى (٢٣%) أي ما يعادل (٧) مليون نسمة من السكان ، ودخلهم لا يزيد عن (٣٧) ألف دينار عراقي في الشهر، ذلك ما أكدته وزارة التخطيط بالقول: "إن ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر"^(١٤). هذه التطورات تزامنت ووجود ضعف متزايد في البنى الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والخدمية والعلمية والسياسية والأمنية ، فضلا عن وجود خلافات ورؤى سياسية حول طبيعة وشكل النظام السياسي ومستقبل العراق وشكل الدولة هل هي دولة فدرالية؟ أم دولة مركزية؟ كل ذلك زاد من حدة المشاكل وتفاعلاتها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

هذه الرؤى والأفكار السياسية المختلفة والمتضاربة في بعض الأحيان والأوضاع المتردية آنفة الذكر، عجلت ب بروز إشكالية في إدارة الشؤون السياسية للدولة، وأي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً يمكن إتباعه للتعامل مع الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتركمة بفعل الوضع السياسي الناشئ عن الاحتلال وتداعياته .

(١٣) انتوني كوردسمان ، نحو استراتيجية امريكية في العراق ، مجله المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣١٣ ، آذار مارس ٢٠٠٥ ، ص ٣٥ .

(١٤) وزارة التخطيط العراقية، سبعة ملايين عراقي تحت خط الفقر، تقرير صادر عن الوزارة في ١/٦/٢٠١٠. ينظر : <http://alsabaah.com/papaer.php> ، علما ان العراق كان وباعتراف جميع المنظمات الدولية المختصة خالياً من آفة المخدرات .

في ظل هذا الواقع، برزت العديد من القوى الاجتماعية على الساحة السياسية كان من بينها العشائر والمرجعيات الدينية فضلاً عن بعض الأحزاب السياسية ذات النفوذ الاجتماعي^(١٥). وفي إطار تصريف الأزمة السياسية والاجتماعية جاءت الدعوة لعقد مؤتمر وطني لتشكيل (مجلس وطني مؤقت)، إذ جاء في القسم الثالث من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية يتم تشكيل واختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت بوساطة مؤتمر وطني يعقد في بغداد خلال شهر تموز ٢٠٠٤^(١٦)، يضم (١٠٠٠) شخصية تمثل جميع مكونات المجتمع العراقي من شيوخ عشائر وأحزاب وتيارات سياسية ودينية، وممثلين عن المحافظات العراقية كافة، وشخصيات عراقية معروفة ، وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي الذين لم يكلفوا بحقائب وزارية، وخصص نسبة لا تقل عن ٢٥% للنساء .

عقد المؤتمر الوطني في بغداد للفترة من ١٥ - ٢٠٠٤/٨/١٨، وتقرر زيادة عدد الأعضاء إلى (١٣٠٠) عضو لإتاحة الفرصة أمام جميع الأحزاب والكتل السياسية التي قاطعت انعقاد المؤتمر أو لم تحظ بتمثيل كافي للمشاركة فيه^(١٧). وشكلت الحكومة برئاسة الدكتور أياد علاوي ، وبعد مرور ستة أشهر على تشكيلها تم إصدار الملحق (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ الخاص بقانون الأحزاب، وإجراء أول انتخابات للجمعية الوطنية في ٢٠٠٥/١/٣٠، والى جانبها انتخابات الحكومات المحلية. بناءً على قانون الانتخاب الملحق (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن قانون إدارة الدولة ، والذي أكد على قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات نزيهة وشفافة وبالاقتراع السري والمباشر واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة واعتماد مبدأ التمثيل النسبي التقريبي كنظام انتخابي في العراق وبالقائمة المغلقة، ووفقاً لقانون مجلس الحكم المرقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٤^(١٨). وبعد مفاوضات صعبة لا تخلوا من التعقيد بين أطراف العملية السياسية بشأن تشكيل الحكومة استمرت (٧٨) يوماً بعد إجراء الانتخابات ، حتى تم الإعلان عن تشكيل الحكومة

(١٥) صباح ياسين، دور العشائر العراقية بين الاحتواء وثقل الحضور، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد: ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٤، ص٢٤ ؛ رضوان السيد، الصراع على مستقبل العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٩٢ لسنة ٢٠٠٣، ص١٣١ .

(١٦) ملحق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، القسم الثالث.

(١٧) مها جابر سلمان، المصدر السابق، ص١٠٧ .

(١٨) حازم الشمري، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة (٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥/١/٣٠) وموقف القوى السياسية الحزبية منه، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٩٨ .

التوافقية المؤقتة برئاسة الدكتور إبراهيم الجعفري في ٢٨/٤/٢٠٠٥. ونالت ثقة الجمعية الوطنية بأغلبية (١٨٠) صوت من أصل (٢٧٥) صوت^(١٩).

شكل هذا التحول مقدمة في اتجاه بناء نظام حكم ديمقراطي في العراق في سياق إرساء نظام سياسي يعمل بالديمقراطية التوافقية .

المبحث الثاني: النظام السياسي بعد صدور دستور ٢٠٠٥

استند النظام السياسي الذي أنتجه الأمريكيون في العراق من خلال "مجلس الحكم" في ١٢/٧/٢٠٠٣، وقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الصادر في ٨/٣/٢٠٠٤، إلى فكرة أن العراق بلد تعددي لا يمكن أن يحكم إلا عن طريق الشراكة، تحديداً بين المكونات الرئيسية الثلاثة: الشيعة والسنة والأكراد. لذا عمدوا إلى نقل النموذج الذي يُعرف في مجال العلوم السياسية بـ"الديمقراطية التوافقية أو على الأقل بعض مبادئه الرئيسية إلى العراق.

وهكذا تشكل نظام الحكم في العراق، انطلاقاً من تشكيل مجلس الحكم وبناءً على التصور الأمريكي للنسب السكانية، وفق صيغة: الشيعة (نصف + واحد = ١٣) عضو، والسنة (٢٠%) والأكراد (٢٠%) فكل واحد منهما (٥) أعضاء، أما التركماني والمسيحيين لكل منهما مقعد واحد. وعمل الاحتلال الأمريكي جاهداً على تكريس هذا النموذج في الممارسة والمشاركة السياسية من خلال قانون إدارة الدولة الذي وضعه الحاكم الأمريكي (بول بريمر). وقد جرى الالتزام بهذا النموذج في المرحلة الانتقالية والجمعية الوطنية، على رغم من مقاطعة شبه تامة للقوى السنية الرئيسية للعملية السياسية، وجرى اختيار بعض الشخصيات للمشاركة في الحكم: رئيس جمهورية سني ونائبان شيعي وكرد، ووزارة متكونة من (٣٣) حقيبة وزارية يرئسها شيعي تضم (١٧) وزير شيعي بالمقابل (٧) وزير لكل من السنة والأكراد مع وزيرين تركماني وآخر مسيحي، فضلاً عن مجلس وطني مؤقت يرأسه كرد ونائبان واحد شيعي وآخر سني^(٢٠).

وطبقاً لذلك أصبحت الديمقراطية التوافقية الإطار العام للعملية السياسية، ولكن شهدت عملية كتابة مسودة الدستور الدائم محاولات عدة لرفض هذا النموذج على رغم من أن المادة (الأولى) من الدستور، قد وصفت طبيعة النظام السياسي بأن: "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"^(٢١)، وجاء في (المادة/ ٣) أن "العراق بلد متعدد القوميات والأديان

(١٩) غسان العطية، الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة، الملف العراقي، العدد/ ١٤٠، المعهد العراقي للتمية الديمقراطية، ٢٠٠٥، ص ٢.

(٢٠) يحيى الكبيسي، العراق الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ١٠.

(٢١) المادة(١)، الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥؛ <http://www.atour.com/media/20100224AIM120024.pdf>

والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية، وملتزم بميثاقها، وهو جزء من العالم الإسلامي وعليه يجب مراعاة "التوازن" بين مكونات المجتمع العراقي في بناء القوات المسلحة (المادة : ٩ - أولاً^(٢٢)). وإدارة كل مكون لشؤونه الخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية(المادة : ٤١)، وإدارة الأوقاف والشؤون الدينية (المادة/٤٣-ب)^(٢٣).

هذا التوصيف لمفهوم الديمقراطية التوافقية ينطبق والمادة الأولى من دستور ٢٠٠٥، التي توضح الكثير من السمات التي تنطبق على مفهوم الديمقراطية التوافقية، فالإتحادية أو الفيدرالية، إذا طبقت في العراق بشكلها المعروف في إقليم كردستان العراق المعتمد على الأساس القومي والجغرافي، وإذا انسحب هذا الفهم والتصور على تشكيل أقاليم أخرى تعتمد على المكون الاجتماعي، مما يعني ترسيخ التوافقية، وبما أن تجربة إقليم كردستان حقيقية وواقعية، فان تفسير هذه المادة الدستورية سيكون بهذا الاتجاه، وان الإتحادية لا تشير على التوافقية بالضرورة إلا إذا دعت بمعطيات واقعية وفسرت على هذا النحو. لذلك نرى أن مجلس الرئاسة الممثل للمكونات الرئيسية الثلاث يتمتع بحق النقض(الفيتو) وهو الذي يقوم بمهمة تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية العليا لأهميتها البالغة في أي نظام سياسي اتحادي فيدرالي. ولهذا جاء دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ ليؤمن متطلبات التوافق الوطني وبناء مستقبل العراق السياسي^(٢٤).

في حين نرى أن المادة (٣) جاءت نتيجة قيام المشرع بالدمج بين شكلين مختلفين من التكوين، الأول: تكوينات اجتماعية(قومية، أديان، مذاهب)، والثاني: تكوين سياسي(جامعة الدول العربية) والمشرع بهذا الدمج يجعل من المكونات الاجتماعية مكونات سياسية، وهذا التماهي ما بين الشكلين من أهم الملامح المميزة للديمقراطية التوافقية، وهذا ما حصل في العراق ولا يزال، فمعظم الأحزاب السياسية (الدينية، والقومية) تعبر عن مكونات اجتماعية واستقطاب عمودي، أي أحزاب شيعية أو سنية أو كردية ... وأخرى تركمانية أو نصرانية. والحقيقة أن النظام الاتحادي

(٢٢) المادة(٩ : أولاً) الدستور .

(٢٣) صباح صادق جعفر الانباري، الدستور ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات ، المكتب القانوني ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٥-١٥ .

(٢٤) وتظهر خبرات الدول التي شهدت التحول الديمقراطي ومنها دول الربيع العربي التي نجحت حتى الآن) تونس ومصر، اللتان اتسمت ثورتيهما بالطابع السلمي في إسقاط رأسي نظاميهما)، حصول فجوة زمنية بين التحرر السياسي ومأسسة السياسات الاجتماعية -الاقتصادية التي تضمن توزيع اجتماعي عادل. تقرير موجز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: التجارب والدروس المستفادة والتوصيات، ٢٠١١ /٦/٦-٥ ، القاهرة، ص٨.

الديمقراطي يقوم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب.

وجاء في المادة (٤٩ / ثانياً): "تتخذ القرارات في جلسات مجلس النواب بالأغلبية البسيطة بعد تحقيق النصاب ما لم ينص على خلاف ذلك ، وهذا يفسر أن العنصر الأول والاهم في الديمقراطية التوافقية لا يتحقق، فالأغلبية تطيح تماماً بمبدأ الحكم بالائتلاف الواسع. وقد شهد العراق بين أعوام (٢٠٠٧ و ٢٠٠٩) ثم عام (٢٠١٢) على سبيل المثال، انسحاب لجهة التوافق ثم القائمة العراقية من الحكومة، من دون أن يفرض ذلك إلى تعطيلها، مما يعني عدم تحقق فكرة الحكم بإتلاف واسع^(٢٥). لان ديباجة الدستور التي جاءت مشبعة بمفردات المكونات الاجتماعية وبمسمياتها الصريحة، فضلاً عن أن هذا الدستور قد وضعت له آليات متعددة ومعقدة في حالة أي طلب لتعديله متمثلاً بحق ثلاث محافظات لنقض أي تعديل، كل ذلك يحيل إلى استنتاج أن فلسفة الدستور قد بنيت على تصور توافقي للنظام السياسي في العراق. وهذا ما تم العمل بموجبه من قبل قيادات النظام السياسي في الأعوام التي تلت صدور الدستور لعام ٢٠٠٥ ، كما لم يجرى أي تعديل على مواده الدستورية برغم من أن المادة(١٤٢:أولاً) قد أشارت إلى تشكيل لجنة برلمانية مهمتها تقديم توصيات بالتعديلات الضرورية على المواد الدستورية المراد تعديلها في بداية عمل البرلمان وأثناء دورته الأولى، فضلاً عن عدم تشريع قانون مجلس الاتحاد إلى الآن، علماً أن المادة(٤٨) نصت على: "تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد" إذ يمثل الأول عموم شعب العراق ويأتي بالانتخاب الحرّ المباشر، أما مجلس الاتحاد، فإنه يمثل الولايات والأقاليم التي سوف يتم إنشائها لاحقاً^(٢٦). وبما أن المحافظات غير منتظمة بأقاليم باستثناء إقليم كردستان، فأمر بقي معلقاً لحد الآن .

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه النظام السياسي .

لازال العراق منذ احتلاله عام ٢٠٠٣ وماتلاه غارق في الفوضى السياسية وحالة عدم الاستقرار السياسي ، ولم يزل في مرحلة إعادة بناء نظامه السياسي ، فضلاً عن أن سياسته الخارجية لم تتمكن من بناء علاقات جديدة وفاعلة مع محيطه العربي خلال السنوات التي تلت الاحتلال الأمريكي، بسبب الانعزال السياسي الذاتي الذي انتهجته الحكومة لإبقاء العراق خارج إطار التفاعل مع المنظومة العربية كرد فعل تجاه السياسات التي تبنتها بعض الدول العربية، ولعل هذا الموقف بدا واضحاً حتى في كتابة الدستور الدائم عام ٢٠٠٥ والخلاف حول ارتباط العراق

(٢٥) د. حسن تركي عمير، المصدر السابق.

(٢٦) احمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية

العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٥٤.

بمحيطه العربي، إذ فضل أنصار التوجه الجديد التشديد على عبارة أن العراق جزء من العالم الإسلامي، بينما أنصار التوجه القومي العربي ركزوا على أن العراق جزء من المنظومة العربية، ولعل هذا الموقف لم يكن عامل مشجع لبناء علاقات عراقية-عربية، وبعد سقوط بعض الأنظمة السياسية العربية مطلع ٢٠١١ وماتلاه، أصبحت الفرصة مؤاتية للنظام السياسي في العراق للتوجه صوب إعادة بناء العلاقات العراقية العربية برغم ما يعتري هذه العلاقات من نقاط الضعف (٢٧). لكن بقاء الانقسام الداخلي في بنية النظام السياسي يترك ضلاله على مسألة القيام بدور خارجي وما يرتبط به من أزمات متتالية قد تقضي إلى مأزق وطني كلي يشمل احتمالية نكوص العملية السياسية وسقوط مشروع إعادة بناء الدولة ونظامها السياسي برمتها (٢٨)، وإزاء ذلك تبدو البيئة الداخلية للعراق غير داعمة للسياسة الخارجية لعدم وضوح المضامين السياسية للنظام القائم، هل هو علماني-ليبرالي أم إسلامي، وهل يمثل نموذج الدولة المركزية أم الاتحادية-الفيدرالية، وهل هو اشتراكي أم رأسمالي؟. إن عدم القدرة على حسم هذه الثنائيات جعلت النظام السياسي يواجه تحديات داخلية وأخرى خارجية وعلى النحو الآتي :

أولاً : التحديات الداخلية

١ - : الثقافة الديمقراطية

للثقافة الديمقراطية تأثير كبير في النظام السياسي الديمقراطي بوجه خاص والحياة السياسية بوجه عام، إذ تدفع هذه الثقافة الأفراد سواء كانوا نخب أم جماهير بالقيام بالمشاركة في الحياة السياسية، يؤثرون ويتأثرون بها، أو تدفعهم عن المشاركة ومن ثم تؤثر عليهم مخرجات النظام ولا يؤثرون عليه بمدخلاته (٢٩) ، لكل ذلك أصبحت الثقافة الديمقراطية موضع اهتمام الباحثين المهتمين بالنظم السياسية لذلك وضع (لوسيان باي)، تعريفاً لها بأنها : "مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقديم القواعد المستقرة التي تحكم سلوكيات الأفراد في النظام السياسي" (٣٠). إذاً الثقافة الديمقراطية هي جزء من الثقافة العامة

(٢٧) عماد مؤيد جاسم المرسومي، اثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، كلية القانون والعلوم السياسية -جامعة ديالى، بعقوبة، ٢٠١٢ ص ٢٤٤-٢٥٦.

(٢٨) صلاح النصراوي، العراق والطريق إلى الدولة المدنية، مجلة السياسية الدولية، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢١.

(٢٩) حسين علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية العدد(٣٦) - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧٤.

(٣٠) Lucian pye, political culture david -L.shills(ed) international encyclopedia of social sciences lord on, Macmillan and free press vdi, 1968, p318.

للمجتمع، تتأثر بمكوناتها من أدوات وأساليب ومواقف ومعتقدات، والتي تكون معروفة من قبل المجتمع^(٣١)، وذهب الدكتور صادق الأسود في الاتجاه نفسه، فان فصل الثقافة الديمقراطية عن الثقافات الأخرى يؤدي إلى تقريط بالعلاقات التي تربط المواضيع السياسية بالمواضيع الأخرى، كالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والدينية، أي بعبارة أخرى يحرم السياسة من أبعادها الاجتماعية ويحصرها في نطاق ضيق^(٣٢).

وتاريخياً يمكن القول ، أن العراقيين لم يمارسوا عملية ديمقراطية حقيقة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ ، وان كان هناك نوع من وجود التعددية الحزبية الا انها كانت تعيش حالة الرضوخ والقبول بتوجهات النظم السياسية المتعاقبة، فالثقافة الوحيدة السائدة في العراق كانت هي ثقافة الخضوع والاستبداد^(٣٣). لذلك تعد الثقافة الديمقراطية احد التحديات التي تواجه السلطة التشريعية وعملها الرقابي. وتعميم هذه الثقافة وترسيخها يحتاج الى وقت طويل وتضافر جهود وطنية جماعية مخلصه.

ثانياً: الديمقراطية التوافقية .

تعد الديمقراطية التوافقية هي الحل المناسب لدعم الاستقرار السياسي حسب رأي أرنست ليبهارت، في المجتمعات المنقسمة ولهذه الديمقراطية أركان هي (الائتلاف الواسع – الفيتو المتبادل – التناسب – الاستقلال القطاعي)^(٣٤).

وفي ظل وجود الائتلاف الواسع تعتمد قيادات سائر القطاعات إلى التعاون في سبيل حكم المجتمع عن طريق تكوين ائتلاف كبير يضمها جميعاً، ومن خلال مشاركة هذه القطاعات في الائتلاف الواسع، يتسنى للأقلية أن تطرح وجهة نظرها وتدافع عن مصالحها بواسطة الركن الثاني لهذه الديمقراطية وهو الفيتو المتبادل، ومن الممكن أن يكون هذا الحق خطير لكونه يعمل على تعطيل بعض القوانين التي تخدم البلد، فضلاً عن الركن الثالث لهذه الديمقراطية، وهو التناسب ويقصد به عملية توزيع وظائف الجهاز الإداري، والموارد المالية على مختلف قطاعات المجتمع وهذا يتم عن

(٣١) مها عبداللطيف الحديثي، النظام السياسي الديمقراطي والثقافة السياسية، مجلة شؤون سياسية، العدد (٥ و ٦)، كلية العلوم السياسية –جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٤، ص ١٣٦.

(٣٢) صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد ١٩٩٠، ص ٣٢٣؛ محمود صالح الكروي، النظام السياسي..بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٩ يناير ٢٠٠٩، تصدر عن مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ١٢٠.

(٣٣) حسين توفيق وعبدالجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥، ص ٥٧.

(٣٤) أرنست ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١.

طريق التوافق بين مكونات الشعب، ويتجلى ذلك بوضوح في التجربة العراقية منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي وحتى يومنا هذا ، إذ تم تقاسم وظيفي للسلطة في الرئاسات الثلاث في النظام السياسي على الأحزاب الرئيسية والقوائم الفائزة الثلاث في الانتخابات ، فضلا عن الثروة والنفوذ . وهنا يكمن التحدي الذي واجهه النظام السياسي، حيث الأزمات المتتالية، والتهم المتبادلة بين السلطات وانعدام الثقة بين النخب السياسية، ونذكر مواقف وتصريحات رؤساء السلطين التشريعية والتنفيذية بهذا الشأن ومنها، تصريح رئيس البرلمان أسامة النجيفي جاء فيه: "التوافق السياسي عطل تشريع العديد من القوانين المهمة" ودعا إلى "ضرورة الالتزام بالدستور لحل الإشكاليات السياسية وفي تصريح لرئيس الوزراء نوري المالكي: "الديمقراطية التوافقية احد أسباب مشاكل العراق وعقبة أمام بناء الدولة وأضاف أن النظام السياسي الرئاسي أفضل من النظام البرلماني في حال كان وفق الاستحقاق الانتخابي وأستطرد قائلاً: " أؤيد مبدأ الديمقراطية الذي يمنح الأكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة ومن جانب آخر قال الرئيس جلال طالباني إن "الديمقراطية التوافقية في العراق ما تزال مطلوبة"، وأضاف: "إن ترسيخ التوافق الوطني وسيلة ناجحة لتوحيد الصفوف للأطياف المتنوعة في البلاد، فالعراق لا يحكم بالأغلبية والواقع ما يزال يتطلب التوافق وفي مؤتمر صحفي مشترك أكد (مسعود بارزاني) رئيس إقليم كردستان:"الدستور والشراكة الحقيقية واتفاقية اربيل أصبحت ضرورة حتمية لحل كافة الأزمات والمضي في بناء الدولة"^(٣٥).

ان أية قراءة لهذه التصريحات وغيرها وما نجم عن سوء تطبيق الديمقراطية التوافقية ، تكشف عن وجود تحديات واختلافات واسعة في وجهات النظر لرسم السياسة العامة للدولة وتحديد هويتها الوطنية.مما يجعل الأزمة متجذرة والتحدي بارز ،كل ذلك يحتاج الى معالجة والى وقفة جادة من أجل رسم خارطة طريق تقضي الى اعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس للديمقراطية.

ثالثاً: غياب المعارضة السياسية .

يعد وجود المعارضة السياسية داخل البرلمان ركنا أساسيا من اركان العملية الديمقراطية، وعندما تضعف المعارضة او تغيب ،ينعدم الاختلاف ، وتنقلص الانتاجية ،وتصبح الديمقراطية معطلة . ومحصلة ذلك ضعف الرقابة البرلمانية وبالتالي أضعاف النظام السياسي . وتاريخيا تأرجح دور المعارضة السياسية في البرلمانات العراقية السابقة ، مع ان المطلوب ان تكون فاعلة . وبخروج شعب العراق من وطأة الحرمان السياسي الذي كان يعيشه في ظل النظم السياسية المتعاقبة ، وجد نفسه بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ، أمام فرصة جديدة تسمح له بتأسيس الأحزاب والكيانات السياسية، وقد افرز واقع فوضى الحرمان السياسي، والانتقال من هيمنة الحزب الواحد إلى تعددية حزبية مفرطة، قدر عدد الأحزاب والكيانات السياسية في انتخابات الجمعية الوطنية في ٢٠٠٥/١/٣١ ،

(٣٥) د. حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: مصدر سبق ذكره ، ص ٩ .

بأكثر من (٢٠٠) حزب وكيان سياسي، وفي الانتخابات البرلمانية الأولى ٢٠٠٥/١٢/١٥ وصل عدد هذه الأحزاب والكيانات إلى أكثر من (٣٠٠) حزب وكيان سياسي^(٣٦).

هذا الكم الهائل من الأحزاب والكيانات السياسية يعكس وجود تنوع في النسيج الاجتماعي ، وبما أن التجانس الاجتماعي والسياسي يعدان شرطاً مسبقاً للديمقراطية المستقرة، فاستقرار العراق سياسياً يصلح أن يكون أنموذج للديمقراطية التوافقية، وهذا ما حصل في الانتخابات البرلمانية الأولى عام ٢٠٠٥، التي أدت إلى تشكيل حكومة التوافق السياسي وليس الاستحقاق الانتخابي^(٣٧). بمعنى وجدنا توافقات بدون ان نجد ديمقراطية ، وهذا أيضاً تحد يواجهه النظام السياسي القائم ولتجاوز هذا التحدي يتطلب تشريع قانون الأحزاب السياسية وإجراء تعديل على الدستور .

رابعاً: الإصلاح الدستوري

يجمع أغلب المختصين في القانون الدستوري والسياسيين على أن دستور ٢٠٠٥ ، يتضمن عدداً من الثغرات، بما فيها تناقضات في النص وغموض حول كيفية تفسير المواد الأساسية. وأشار البعض إلى أن الدستور صيغ بشكل يراعي كل حزب بدل أن يضبط النظام السياسي العام في العراق. فضلاً عن الإسراع في حل المشاكل الكامنة في القوانين ومها، القانون الانتخابي بأنه "غير فعال" وأجمع العديد منهم على أنه أدى إلى نتائج تتعارض وتطلعات الناخبين العراقيين. فضلاً عن ذلك ، لا يوجد قانون يحدد تشكيل الأحزاب السياسية في العراق أو نشاطها، وهي مسألة قانونية في غاية الأهمية. ولذلك فأن غياب الإجماع والاختلاف ما بين الفاعلين السياسيين يعرقل مهمة الإصلاح الدستوري الذي تحتاج إليه البلاد أيما حاجة. لكن العديد منهم عد الدستور في حد ذاته سبباً لهذه الانقسامات التي تشهدها الساحة السياسية، وفي ضوء ذلك بات مطلب الإصلاح الدستوري يشكل إحدى التحديات الكبيرة التي تواجه النظام السياسي . مما يتطلب من الفاعلين السياسيين وضع مصلحة الدولة قبل مصلحة السياسيين الأفراد وتخطي التحزب هما خطوتان أساسيتان لتقوية مؤسسات الدولة واحترام سيادة القانون والشروع بالإصلاح الدستوري من أجل تحقيق الاستقرار السياسي المنشود.

خامساً: الوضع الأمني

أصبح الوضع الأمني في العراق مأزوماً منذ الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، بعد أن أقدم الحاكم الأمريكي المدني السفير (بول بريمر) على حل وزارة الدفاع والقوات

(٣٦) نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق ومتطلبات إنجاحها، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٥)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٢١٢.

(٣٧) عبد الجبار احمد عبد الله، العراق بين سياسة الانتخاب وانتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٣)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩٥.

المسلحة والأجهزة الامنية في ٢٣/٥/٢٠٠٣، كان من نتائج ذلك ان حصل فراغ كبير نجم عنه الانفلات الأمني وتزايد عدد الضحايا والجرحى وحجم التدمير والتخريب الناجم عن العمليات التي تقوم بها القوات الأمريكية وحلفائها، مع استهداف الوجود الأمني والجيش والشرطة العراقية، ناهيك عن ظاهرة الخطف سواء كانت للأجانب أو المواطنين العراقيين حتى وصل الأمر إلى تدمير البنى التحتية للبلد وتفجير أنابيب النفط وتعطيل تصديره وحالات متكررة^(٣٨). وكانت عواقب هذا القرار وخيمة على شعب العراق من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية، ويتفق العديد من المختصين بالشأن السياسي العراقي، أن المشكلة الأمنية في العراق هي مشكلة سياسية. فالكيانات السياسية لا الأمنية هي التي تسيطر على عملية تجنيد قوات الأمن ونشرها، وصنع القرارات الإستراتيجية. وهذا الأمر يؤدي إلى ضعف الاحترافية وغياب التنسيق بين الجيش والشرطة. لذلك، عدّ الخبراء أن التوصل إلى إجماع سياسي هو خطوة أساسية في طريق تحسين الأمن، إذ أن هذا الإجماع سيسهم في بناء إستراتيجية وطنية مشتركة هدفها تحسين الاحترافية والتنسيق العالي بين صنوف قوات الأمن، وتحديد ماهي الأخطار المحدقة بالمجتمع وماهي أولوياتها وأساليب مواجهتها .

سادساً: العلاقة ما بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان العراق

لا يخفى على أحد أن الوضع الأمني في إقليم كردستان مستقر، لاسيما وان منطقة كردستان العراق تمتعت بالحماية الدولية منذ ١٩٩١، مما جعلها منطقة متميزة عن العراق الذي يشهد حالة عدم استقرار الوضع الأمني والسياسي، فمن الناحية السياسية، هناك حكم ذاتي فدرالي شبه مستقر، وهناك تماسك سياسي لكتلة التحالف الكردستاني منحتهم الأفضلية في تشكيل شكل حكومة المركز، وقد ناضل الكرد مع القوى الديمقراطية ولعهود طويلة من اجل تحقيق شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان، ونصت المادة (١١٧: أولاً) من دستور ٢٠٠٥ " يقر هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة، إقليمياً اتحادياً"^(٣٩) ولكن جميع الحكومات المتعاقبة التي شكلت بعد ٢٠٠٣، لم تتمكن من الوصول الى حلول مرضية في إطار منح الأكراد الحكم الذاتي الفيدرالي وفقاً لدستور عام ٢٠٠٥. ذلك ما انعكس على ترددي العلاقة ما بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم نتيجة عدم التوافق في التوصل الى حلول بشأن النقاط الخلافية مثل المادة ١٤٠ من الدستور واستثمار النفط والغاز وحصة الإقليم من الميزانية ومانج من اتفاق أربيل في ١١/١١/٢٠١١، الذي بموجبه تشكلت الحكومة- بدون ان تعلن نصوص او مضامين الاتفاق -

(٣٨) صبحي ناظم توفيق، حل القوات المسلحة العراقية: الوقائع والنتائج، مجلة أوراق عراقية، العدد(٣)، ٢٠٠٥، ص٤٥؛ بسبب الانفلات الأمني الذي تعرضت له بغداد بعد الاحتلال، سجل المراقبون حوالي(٦٥٦) حادثة، فيما كان عدد الضحايا(٥٤٥٩) وعدد الجرحى(٩٧٥٧)، للمزيد ينظر: صلاح التكملة جي، المشروع الديمقراطي في العراق، الملتقى الفكري الأول للنخب العراقية، وزارة الدولة لشؤون الحوار (مؤتمر)، د.م، ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٣٩) ينظر: دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥، المادة(١١٧)، الباب الخامس (سلطات الإقليم - الفصل الأول).

ذلك الاتفاق الذي سرعان ما أنتج أزمات متتالية نتيجة عدم تطبيقه ،وفقدان الثقة بين أطرافه، ولذلك فالصراعات السياسية تبدو أكثر عنفا وأكثر عمقا وجذرية مما كان متوقعا.... الخ . فضلا عن أن حكومة الاقليم تتصرف باستقلالية في رسم سياستها الداخلية والخارجية بعيدا عن الحكومة المركزية، وتبقى مشكلة كركوك في غاية الخطورة كونها أحد ابرز عناصر الأزمة في العلاقة ؛ اذ لم يتم حلها بالطرق السلمية وبعيدا عن التجاذبات والتدخلات الخارجية والداخلية التي تهدف الى جر البلد الى عمليات عنف وحروب بين العرب والأكراد في ظل وضع عراقي غير مستقر ، وإلا ستبقى العلاقة بين حكومة المركز والإقليم علاقة مأزومة وتفضي الى ارباك سياسي ينجم عنه استمرار عدم الاستقرار السياسي ، كل ذلك يجعل تأزم هذه العلاقة واحدة من التحديات التي يواجهها النظام السياسي داخليا وفي الوقت نفسه لها انعكاسات خارجية إقليمية ودولية .

سابعاً: العلاقة ما بين الحكومة الاتحادية والمحافظات

ان عدم تحديد الصلاحيات من قبل الحكومة المركزية في بيان دور السلطات المحلية يجعل العلاقة بينهما يكتنفها الغموض ويضعف في ضوءها التعاون فيما بينهم وينعكس ذلك على الأداء في مواجهة التحديات في مجال الأمن وتوفير الخدمات، وتطبيق السياسات العامة. وقد أشار العديد من أعضاء الحكومات المحلية في تصريحاتهم الإعلامية الى قلقهم حيال غياب التعاون بين الحكومة الاتحادية وبين الحكومات المحلية في ما يتعلق بإدارة الأمن. وأشاروا إلى ضرورة تحديد مهام الجيش وقوات الشرطة تحديداً واضحاً بهدف ضمان التعاون. وإلا يبقى ذلك أحد التحديات التي تواجه النظام السياسي ما لم يحسم الأمر بإصدار قوانين أو تعليمات تحدد تلك الصلاحيات بحيث تكون عنصر قوة لتحقيق الاستقرار بدلا من عنصر تهديد أو تحدي للنظام السياسي.

ثامناً : الفساد الإداري والمالي .

يشكل الفساد الاداري والمالي الذي ازدهر وانتشر بشكل فاق التصور في مؤسسات الدولة ، تحديا كبيرا يواجه الحكومة ويمثل آفة اقتصادية خطيرة ، تم تصنيفها ضمن ما يسمى (بالجريمة الاقتصادية) ، لذا فان إنهاء عمليات الفساد الإداري والمالي في مؤسسات الدولة يعد ضرورة ملحة ينبغي للحكومة التصدي لها من خلال عمليات رقابة شديدة بغية إنهاء حالة الارتزاق الوظيفي التي تعد من المظاهر السائدة في مشاريع القطاع العام.على ان يترافق ذلك ووضع برامج لإعداد القيادات الإدارية الكفوءة على وفق المناهج العالمية وإعطاء صلاحيات لتلك القيادات لترتقي إلى مستوى صلاحيات صاحب العمل في القطاع الخاص من اجل تجاوز المركزية الشديدة في إدارة التي أضاعت الكفاءة والربحية الاقتصادية وهذا من شأنه معالجة الفساد الإداري المستشري لتخفيف الأعباء التي تتحملها الميزانية العامة للدولة بدلا من أن تكون أداة لاستنزافها

أولاً ومن ثم تكون مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة توظف لدعم القطاعات المهمة كالـتعليم والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية^(٤٠) .

تاسعا : المهجرين واللاجئين السوريين.

شكلت ظاهرة المهجرين من المدن والأحياء والقصبات الى مدن أخرى نتيجة التهديد الذي تعرضوا له أثناء الأحداث الطائفية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، عنصر أرباك وتهديد للأمن في الوقت نفسه في المناطق التي سكنوها ، فضلا عن أنهم شكلوا عبأ جديد على تلك المناطق من حيث توفير الخدمات المختلفة ،وباتت هذه الظاهرة تشكل تحدي يواجه الحكومات المحلية والحكومة المركزية .ترافق ذلك وبروز ظاهرة اللاجئين من سوريا بأعداد كبيرة وما يحمله هذا التواجد من مسؤوليات تواجه الأمن وتحديات أخرى لاتخلوا من انتشار الأمراض ، هاتين الظاهرتين شكلتا تحديا كبيرا للأمن في الوقت الذي يواجه فيه البلد تحديات الأمن .

ثانيا : التحديات الخارجية

بعد ان انسحبت القوات الأمريكية من العراق في ٢٠١١/١٢/١٨ ،لنتترك مجتمعا منقسما ، تسوده فوضى سياسية ، وهشاشة مؤسساتية، وقلق على المستقبل في ظل غياب مرجعية متفق عليها واجه النظام السياسي تحديات خارجية عدة ، فضلا عن التحديات الداخلية ، ومن أبرز هذه التحديات الخارجية:^(٤١)

١ - على رغم مما شهد العراق من انفتاح على العالم العربي سياسياً وبتراًس الجامعة العربية في دورتها الحالية بعد انعقاد قمة بغداد في نهاية آذار من عام ٢٠١٢ ، الا أن الأزمة في علاقته مع محيطه العربي لازالت قائمة في الأعم الأغلب وتحديدا مع دول الخليج العربية على وجه التحديد التي تتوجس من العراق لشعورها بأنه يشكل مصدر قلق دائم لها على المدى القريب والبعيد بسبب التداخلات المذهبية والخشية من توظيفها اثر التغييرات التي حصلت في المنطقة العربية ، تزامن ذلك وحالات شد وجذب على مستوى السياسة الخارجية لتك الدول ، فضلا عن التخندق الطائفية والتوجهات التي أريكت العملية السياسية في تأزيم الموقف وبالتالي دفعت باتجاه التشنج في العلاقات ، مما جعل

^(٤٠) هيثم كريم البدرى، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد، ٦-٢-

٢٠٠٦

^(٤١) سعد كاظم، التحديات التي تواجه العراق، الحوار المتمدن-العدد: ٣٦١٢ - ٢٠١٢ / ١ / ١٩

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292052>

العراق في شبه عزلة إقليمية ، واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي سهل ذلك للتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن السياسي العراقي بوسائل مختلفة .

٢- بروز تركيا تحت حكم اردوغان كقوة سياسية واقتصادية، ترتبط بروابط تاريخية وجغرافية مع دول جوارها العربية وأهمها العراق ، لها مصالحها التي ترعاها، مما جعلها تعيد حساباتها وترتيب أوراقها على ضوء المتغيرات في العراق بعد ٢٠٠٣ ، وهذا سرّ دعمها للقوى (السنية) في مواجهة تعاضم المدّ (الشيوعي). كما أنها تعمل جاهدة لمسك العصا من الوسط تجاه الطموحات الكردية، فهي لا تفرط باستثماراتها وتجاريتها مع إقليم كردستان، والعراق بشكل عام، لكنها تلوح بالعصا الغليظة تجاه التوجهات الانفصالية للأكراد، ولا تتورع في إرسال طائراتها لضرب القوى الكردية التركية المتواجدة في الأراضي العراقية.^(٤٢)

٣- إن اجواء الصراع المتشنجة بين أطراف العملية السياسية في العراق واستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي فيه ، بالارتباط مع التطورات السياسية المتصاعدة وحالة عدم الاستقرار السياسي في سوريا ، والخشية من احتمالية سقوط النظام السوري وبروز هذا الصراع للسطح بشكل أكثر عنفاً وشدة وتداعيات ذلك على مستقبل النظام، لذلك يواجه النظام السياسي القائم المزيد من التحديات التي بالمحصلة تنعكس على واقعه الداخلي والخارجي.

الخاتمة

كشفت فترة ما بعد الانسحاب الامريكي وضع النظام السياسي في العراق بأنه يعاني من ازمة بنيوية ووطنية شاملة ابرز ملامحها تعثر العملية السياسية القائمة على اساس التقاسم الوظيفي الأثنو- طائفي ، واستمرار ظاهرة العنف وهما عاملان يعيقان عملية بناء الدولة ، هذه الأزمة لم تكن مألوفة في تاريخ العراق الاجتماعي والسياسي المعاصر .من حيث شدة تناقضاتها ، وموضوعاتها الصراعية ، هذا التناقض كان مصدر أساس لحالة عدم الاستقرار السياسي ثم عامل تفجير لتحديات داخلية وخارجية لايمكن إهمالها ولكي يستقيم وضع النظام السياسي في العراق، وان يتجاوز هذه التحديات من أجل تحقيق الاستقرار السياسي . نوصي بضرورة :

- ١-التعجيل بإجراءات الإصلاح السياسي والدستوري بما يعزز التوجه الديمقراطي للنظام وتوفير ضمانات حقوق الإنسان واحترام الرأي الاخر ونبذ الخطاب الطائفي والالتزام بالدستور .
- ٢-تحسين الوضع الاقتصادي للشعب بوسائل مختلفة وفي المقدمة منها دعم البطاقة التموينية والالتزام بمواعيد إيصالها شهريا للمواطنين ، وزيادة رواتب المتقاعدين ،وتوفير الخدمات الأساسية كالماء والكهرباء وتطوير شبكة الخدمات الصحية والاجتماعية ،فضلا عن

(٤٢) شيماء عادل فاضل، اثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية - التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة،

أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية -جامعة النهدين، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩٠.

- الاهتمام بالكوادر العلمية والفكرية والثقافية والفنية التي تشكل أساس تطور أي مجتمع .
- ٣- خلق رأي عام وطني وحزبي يؤمن بأهمية وحدة وسيادة العراق الوطنية من خلال المبادرات السلمية التي تؤمن بالحوار والتسامح والمصالحة الوطنية وان يكرس ذلك بالممارسة .
- ٤- طرح برنامج وطني عام لبناء العراق يستند على فكرة المواطنة والولاء للدولة بعيدا عن الولاء للانتماءات الفرعية والحزبية .
- ٥- تشريع قانون الاحزاب بما ينسجم مع مبادئ الديمقراطية والمواطنة، وان ينص القانون على حظر تأسيس اي حزب على اساس ديني او مذهبي .
- ٦- التعجيل بتعديل قانون الانتخاب الحالي .
- ٧- الالتزام بمبدأ الشراكة الوطنية وتفعيله وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والرأي العام .
- ٨- اتخاذ تدابير لردع الفساد ومحاسبة المفسدين وأجراء تعديلات على قوانين الاستثمار .
- ٩- الارتقاء بالعمل الأمني بجهد وطني أستثنائي وتحقيق توازن في توزيع المسؤوليات ،والعمل على اعادة بناء ثقة بين المواطن والأجهزة الأمنية .
- ١١- ضرورة تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال استثمار قيادة العراق لرئاستها للحفاظ على سيادة العراق ودوره في المحيط الإقليمي والدولي .

المصادر والمراجع .

- ١- احمد يحيى هادي، الدور الرقابي للبرلمان العراقي بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠١٠.
- ٢- أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، منشورات معهد الدراسات الإستراتيجية، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٣- الأمم المتحدة- مجلس الأمن الدولي (القرارات)، ينظر: www.unhcrain.com
- ٤- الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥؛ <http://www.atour.com/media/20100224AIM120024.pdf>
- ٥- السفير بول بريمر، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غد مرجو، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- ٦- انتوني كوردسمان ، نحو استراتيجية امريكية في العراق ، مجله المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣١٣ ، آذار مارس ٢٠٠٥ .
- ٧- تقرير المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي لعام ٢٠٠٤ " ، مركز ابن خلدون، العراق، الموقع: WWW.METRANSPARENT.COM
- ٨- تقرير موجز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: التجارب والدروس المستفادة والتوصيات، ٥-٦/٦ / ٢٠١١ ، القاهرة .
- ٩- حازم الشمري، الاستحقاق الانتخابي للمرحلة المؤقتة (٢٨ / ٦ / ٢٠٠٤ - ٣٠ / ١ / ٢٠٠٥) وموقف القوى السياسية الحزبية منه، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٢، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- ١٠- حسن تركي عمير، إشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ديالى، ٢٠١٢.
- ١١- حسين توفيق وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٥.
- ١٢- حسين علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجلة العلوم السياسية العدد(٣٦)- كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ١٣- رائد شهاب احمد، اثر التواجد العسكري الأمريكي على النظام السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ١٤- رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة في الواقع والتأملات في المستقبل، بغداد، ٢٠٠٥.
- ١٥- رضوان السيد، الصراع على مستقبل العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد ٢٩٢ لسنة ٢٠٠٣.

- ١٦- سعد كاظم، التحديات التي تواجهه العراق، الحوار المتمدن-العدد: ٣٦١٢ - ٢٠١٢ / ١ / ١٩
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=292052>
- ١٧- سعد ناجي جواد ضمن محمد جمال باروت، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٠٢ ، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٨- شيماء عادل فاضل، اثر المتغير الإيراني في العلاقات العراقية - التركية مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٦.
- ١٩- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، بغداد ١٩٩٠ .
- ٢٠- صباح صادق جعفر الانباري، الدستور ومجموعة قوانين الاقاليم والمحافظات ، المكتبه القانونية ، بغداد ، ٢٠٠٩.
- ٢١- صباح ياسين، دور العشائر العراقية بين الاحتواء وثقل الحضور، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، العدد: ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٤.
- ٢٢- صبحي ناظم توفيق، حل القوات المسلحة العراقية: الوقائع والنتائج، مجلة أوراق عراقية، العدد(٣)، ٢٠٠٥.
- ٢٣- صلاح التكمة جي، المشروع الديمقراطي في العراق، الملتقى الفكري الأول للنخب العراقية، وزارة الدولة لشؤون الحوار(مؤتمر)، د.م، ٢٠٠٩.
- ٢٤- صلاح النصراوي، العراق والطريق إلى الدولة المدنية، مجلة السياسية الدولية، العدد(١٨٣)، القاهرة، ٢٠١١.
- ٢٥- صلاح عبد الرزاق الربيعي ، مشاريع إزالة التمييز الطائفي، من مذكرات فيصل الأول إلى مجلس الحكم، دار الحوراء، بغداد، ٢٠٠٧.
- ٢٦- عبد الجبار احمد عبد الله، العراق بين سياسة الانتخاب وانتخاب السياسة، مجلة العلوم السياسية، العدد(٣٣)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
- ٢٧- عماد مؤيد جاسم المرسومي، اثر التغييرات السياسية في المنطقة العربية في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، كلية القانون والعلوم السياسية -جامعة ديالى، بعقوبة، ٢٠١٢.
- ٢٨- غسان العطية، الحكومة الجعفرية الأولى والمهمات الصعبة، الملف العراقي، العدد/ ١٤٠، المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية، ٢٠٠٥.
- ٢٩- محمد الهزاط وآخرون، احتلال العراق : الاهداف - النتائج- مستقبل ، سلسلة كتب المستقبل العربي ٣٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٤.

- ٣٠- محمود صالح الكروي، النظام السياسي..بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية ، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٩ يناير ٢٠٠٩ ، تصدر عن مركز الدراسات الدولية ،جامعة بغداد .
- ٣١-ملحق قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، القسم الثالث.
- ٣٢- مها جابر سلمان الربيعي، النظام السياسي في العراق: بحث في الديمقراطية التوافقية(٢٠٠٣-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية-جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١.
- ٣٣-مها عبد اللطيف الحديثي، النظام السياسي الديمقراطي والثقافة السياسية، مجلة شؤون سياسية، العدد(٥ و٦)، كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين، بغداد، ٢٠٠٤.
- ٣٤- نبيل عبد الرحمن حياوي، قرارات سلطة الائتلاف المؤقتة في الإدارة والاقتصاد والقضاء، المكتبة القانونية، بغداد، ٢٠٠٥.
- ٣٥- نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق ومتطلبات إنجاحها، مجلة العلوم السياسية، العدد(٣٥)، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
- ٣٦- هيثم كريم البديري، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، بغداد، ٦-٢-٢٠٠٦
- ٣٧-وزارة التخطيط العراقية، سبعة ملايين عراقي تحت خط الفقر، تقرير صادر عن الوزارة في ١/٦/٢٠١٠. ينظر : <http://alsabaah.com/papaer.php>
- ٣٨- يحيى الكبيسي، ألعراق الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣.
- ٣٩- Lucian pye,political culture david –L.shills(ed) international encyclopedia ofsocial sciences lord on,Macmillan and free press vdi,1968.